مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد 17 / العدد4 : 2009

نظام الزراعة والري في مصر في عصر دولة المماليك البحرية (648–784هـ/1250–1382م)

عبد الخالق خميس علي
جامعة ديالى ــ كلية التربية

المقدمة

نجح المماليك في استلام السلطة في مصر سنة 648هـ/1250م بعد طردهم لأسلافهم الأيوبيين ، ثم أحكموا سيطرتهم على بلاد الشام سنة 658هـ/1260م على اثر موقعة عين جالوت الشهيرة ، وقد أعطى المماليك لأنفسهم الشرعية في عيون رعاياهم المسلمين من خلال إعلانهم مبدأ الجهاد في ذلك المجتمع المتزعزع جراء الهجمات والاعتداءات المتزامنة للصليبيين والمغول ، وزادت شرعيتهم بشكل عملي بعد ذلك الانتصار الكبير على المغول في الخامس والعشرين من رمضان سنة 658هـ/ الثالث من أيلول 1260م ، وفيما بعد جهادهم المستمر ضد الصليبيين في سواحل الشام إلى وقت طردهم نهائياً سنة 690هـ/1291م، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، أكد المماليك شرعيتهم من خلال إحيائهم للخلافة العباسية في مصر ، وإن كان ذلك الأمر شكلياً من أجل إضفاء الصفة الشرعية لحكمهم لإبعاد نظرة عامة المسلمين عن أصولهم الأولى التي كانت قد زادت نقمة عامة الناس عليهم بعد اغتصابهم للسلطة من الأيوبيين.

ما تقدم هو نبذة عن كيفية نشوء دولة المماليك البحرية ، أما مايخص موضوع البحث فقد تميزت أرض مصر على مدى التاريخ بالخصوبة والنماء ، أسهمت في ذلك عوامل ومميزات عديدة ، منها وجود نهر النيل، وصلاحية أرضها لكافة أنواع الزراعة وكثرة المشتغلين من أهلها في هذا الجانب ، فضلاً عن كثرة عدد سكانها مما حتّم على أهلها العمل على كسب قوتهم في هذا الجانب المهم لتوفير الغذاء الدائم لهم ، فضلاً عن اهتمام حكامها المتعاقبين بالزراعة وما يتبعها، من أجل الحصول على الأموال المتأتية من جرائها كالخراج والعشور وما شابه ذلك ، يضاف إلى ذلك ما يحمله نهر النيل سنوياً من طمى (غرين) الذي يزيد من خصوبة ونماء أرضها بما يضيفه من عناصر جديدة إليها.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن الزراعة على مدى تاريخ الدول والإمارات الإسلامية المتعاقبة كانت تعد أهم نشاط اقتصادي يرفد بيت المال الإسلامي بالأموال اللازمة لإنفاقها في الوجوه المختلفة ، نظراً لما تستحصله هذه الدول من ضرائب عليها كالخراج وأشباهه. لذا فإن هذا يعد عاملاً رئيساً لكي توجه الدول الإسلامية اهتمامها وعنايتها بها ، ومصر هي واحدة من أقاليم الدولة العربية الإسلامية المهمة ، نظراً لدورها السياسي والعسكري والاقتصادي المهم ، ففي جانب الاقتصاد الزراعي كانت تمثل في العصور الإسلامية المتعاقبة مصدراً مهماً بما تنتجه أرضها الزراعية ، فضلاً عن ما يدفعه مزارعوها من ضرائب على زراعتهم فشكل ذلك مورداً مهماً من موارد بيت المال الإسلامي.

وهذا البحث يدور حول نظام الزراعة وطرقها وأنواع الأراضي الزراعية في مصر على عصر دولة المماليك البحرية (648 – 784هـ/1250 – 1382م)، والطرق المتبعة في زيادة خصوبتها ، ومدى وكيفية اهتمام السلطنة المملوكية بالزراعة وطرق الري ، فضلاً عن الحديث عن أدوات الزراعة المستعملة في إعداد وتهيئة الأرض للزراعة حتى إتمام عملية حصاد المحاصيل الزراعية ، ومن ثم نظام الري وطرق ووسائل الري المتبعة في سقي الأراضي الزراعية. وكذلك أهم وأشهر المحاصيل الزراعية التي تنتجها أراضي مصر حينذاك ، وأشهر أنواعها وأصنافها ومواعيد زراعتها ، وأخيراً الإقطاع الزراعي وكيفية اهتمام السلطنة المملوكية به وطرق توزيع الإقطاعات ، والفئات المشمولة به ، ومن ثم الخاتمة وهي بيان أهم نتائج البحث.

أولاً: أنواع الأراضي الزراعية وخصوبتها

كانت الأراضي الزراعية في مصر شأنها في ذلك شأن كل الأقاليم والأمصار العربية الإسلامية حينذاك، تختلف باختلاف مايُزرع فيها من المحاصيل المؤثرة على درجة خصوبتها في العام التالي ، كما أن بُعد الأرض عن النهر الذي تُسقى منه أو قربها منه تؤثر في جودة الأرض الزراعية وتحديد نوع المحصول الذي يُزرَع فيها.[1]

وتمتعت أرض مصر بشكل عام بالخصوبة نظراً لما يحمله نهر النيل كل عام حين فيضانه من طمى (غرين) يتجدد ويجدد خصوبتها ، فقد وصفها أحد المؤرخين بقوله: ((... إن أرض مصر يأتيها طين أسود علك [متماسك] وبه دسومة [خصوبة] كثيرة يسمى الإبليز ، يأتيها من بلاد السودان مختلطاً بماء النيل عند مده ، فيستقر الطين وينضب الماء ، فيُحرَث ويُزرَع ، وكل سنة يأتيها طين جديد ، ولهذا يُزرَع جميع أراضيها ولا يُراح [يُترك] منها شيء كما يُفعل في العراق والشام ...)).[2]

أما أهم أصناف الأراضي الزراعية ، مرتبة بحسب درجة خصوبتها وجودتها فكانت كما يأتي:[3]

1. الباق: وهي أجود أنواع الأراضي ، وتُزرَع بالبرسيم والحبوب والبقول، ومن ثم في العام التالي تصلح لزراعة القمح والكتان ، استغلالاً لما أضافته زراعات العام الماضي من خصوبة إلى التربة، وكان الفدّان[4] منها يؤجَّر بأربعين درهماً في العام لغاية سنة 790هـ/1388م.
2. ري الشراقي[5]: وتأتي بعد الباق في الجودة ، وهي الأرض التي ظَمِئَتْ في السنة الماضية ، واشتدت حاجتها إلى الماء ، فلما رُويت حصل لها من الري بمقدار ماحصل لها من الظمأ ، فيكون زرعها ناجحاً.
3. البروبية أو البرايب: هي التي زُرعت قمحاً أو شعيراً في السنة الماضية، فإن زُرعَت في السنة التالية لم تنتج مثل الباق ، وأفضل ما يُزرع في هذه الأرض ، البرسيم والبقول لراحة الأرض ، فتصير(باق) في السنة التالية.
4. البقماهة (السقماهية): هي التي زُرعت كتاناً ، فإن زُرعَت قمحاً في السنة التالية جاء المحصول صغير الحب أسود اللون ، نظراً لما يترتب على زراعة الكتان من إجهاد للتربة.
5. الشتونية أو الشتاني: هي التي رُويت وبارت في العام الماضي ، وهي ذات نوعية جيدة ، ولكنها أقل جودة من أرض الشراقي.
6. شق شمس السلايح: هي التي رُويت ثم بارت ، فحُرثَت وتُركَت مكشوفة للشمس ، وتعد من صنفي أرضَيّ الباق وري الشراقي، كون زرعها منتجاً.
7. البرش النقاء: هي كل أرض خلت من أثر ما زُرِعَ فيها في العام الماضي ، ولم يبقَ بها شاغل عن قبول ما يُزرع من أنواع الزراعات، فان لم تُزرع نبت فيها الكلأ الصالح للرعي.
8. الوسخ المزدرع: هي الأرض التي استحكم وسخها (الحشائش والأدغال) ولم يتمكن المزارعون من إزالته كله ، بل حرقوها وزرعوها ، فجاء زرعها مختلطاً بوسخها.
9. الوسخ الغالب: هي كل أرض حصل فيها من النبات الذي شغلها عن قبول الزراعة ، فصارت مراعي.
10. الخِرسْ: هي التي فسدت بسبب ما استحكم فيها من موانع قبول الزرع ، وهي أشد من الوسخ الغالب ، وتصلح للرعي.
11. الشراقي: هي التي لم يصل إليها الماء ، لقصور مياه النيل ، أو ارتفاعها أو لسد طريق الماء عنها أو ما إلى ذلك.
12. المستبحر: هي الأرض المنخفضة ، فإذا سار إليها الماء لا يجد منصرفاً له ، حتى يمر أوان الزرع والماء باقٍ فيها.
13. السباخ: هي التي غلب عليها الملح فلم يُنتَفع بها في زراعة الحبوب ، وربما يُزرَع فيها المحاصيل التي لا تتأثر بالأملاح كالهليون (الكرّاث) والباذنجان وغيرهما.

إن أصناف الأراضي الزراعية المارة الذكر لم تكن تختص أو تقتصر على مكان أو قرية بعينها أو عدة قرى ، بل غالباً ما كانت تجمع القرية الواحدة بين أكثر من نوع منها ، على سبيل المثال قرية سرياقوس[6] التي كانت تضم أراضي برايب وخِرس ومستبحر.[7]

ونظراً لوفرة مياه نهر النيل لري جميع مساحات الأرض الزراعية ، لذا فقد زُرعَت الأرض كلها سنوياً ، ولم يُترَك منها شيء ، وذلك على العكس مما كان متبعاً في أراضي بلاد الشام حيث كان يُتَّبع نظام (الكراب) الذي يقوم على أساس تقسيم الأرض إلى شطرين ، يُزرَع شطر ويُراح الشطر الآخر ، ثم يُبدَّل الشطران في السنة التالية وهكذا ، بعبارة أخرى إن بلاد الشام سارت في طرق الزراعة على وفق النظام الذي عُرف في العصور الوسطى نقلاً عن الرومان، وهو نظام الحقلين (The Two Field Cultivation) تجنباً لإجهاد الأرض، ومحاولة لتحسين الإنتاج.[8]

وقد عمل فلاحو الديار المصرية حينذاك على زيادة خصوبة الأراضي الزراعية ، من خلال عملية تسميدها كونه أحد العوامل المهمة التي تزيد من خصوبة التربة وبالتالي تعمل على زيادة كمية المحاصيل الزراعية المتنوعة ، وغالبية الأسمدة المستخدمة هي مخلفات وفضلات الحيوانات كالخيل والأبقار والبغال والحمير والأغنام ، فقد كانت تضاف إلى الأرض بشكل مباشر.[9]

ثانياً: اهتمام السلطنة المملوكية بالزراعة ووسائل الري

إن للعامل الاقتصادي أثرٌ ودورٌ مهم في قيام واستمرار الدول وبقائها ، لذا نرى الدول على اختلاف أزمانها وأماكنها تُولي هذا الجانب أهمية كبرى من أجل استمرار وزيادة وتعزيز قوتها السياسية والعسكرية ، ولما كانت الزراعة عصب الحياة الاقتصادية المهم والأساس حينذاك ، نظراً لما يرد إلى خزائن المال الحكومية من ضرائب كبيرة ، وهي ما يُطلَق عليها في التاريخ الإسلامي بـ(الخراج) و(عشور الزكاة) وغيرهما ، لذا نرى أن الخلفاء والسلاطين والحكام يولون اهتمامهم وعنايتهم بالزراعة وطرق ري الأراضي الزراعية ، فضلاً عن كون الزراعة المهنة الأولى لغالبية السكان ، والمورد الأول الذي عاش منه معظم رعايا الدولة المملوكية ، فهذا يترتب عليه بطبيعة الحال زيادة الاهتمام بها رسمياً وشعبياً.

وقد أبدى عدد من السلاطين المماليك اهتماماً بزيادة مساحة الأراضي المزروعة ، سواء باستصلاح أراضٍ جديدة ، أو بتعمير ما خرب منها لأي سبب كان ، ومعاقبة المُقطَعين والفلاحين المهملين لزراعة الأرض ، فمما يُروى عن السلطان الناصر محمد بن قلاوون[10] أنه ((إذا سمع بشراقي[11] بلد أو قرية من القرى أهمَّه ذلك ، وسأل المُقطَع بها عن أحوال القرية المذكورة غير مرة ، بل كل ما وقع بصره عليه ، ولا يزال يفحص عن ذلك حتى يتوصل إلى ريها بكل ما تصل قدرته إليه)).[12]

وقد اهتم السلاطين المماليك منذ عهد السلطان الظاهر بيبرس[13] (658-676هـ/1260-1277م) بإنشاء القناطر (السدود الصغيرة) وصيانة وترميم ما هو قائم منها لرفع منسوب ماء الترع في بعض مناطق الديار المصرية ، ومن أمثلة ذلك ، أن الظاهر بيبرس أنشأ قنطرة الجيزة ، كما رُممت في عهده أيضاً قناطر (شبرمنت) بعمل (ولاية) الجيزية ، وعددها أربعون[14]، وكانت هذه القناطر قائمة منذ عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي (569-589هـ/1173-1193م) ، فجددها الظاهر بيبرس ثم الناصر محمد بن قلاوون في عهده.[15] كما أنشأ الظاهر بيبرس قنطرة (اللاهون) في الفيوم ، وجاء من بعده السلطان المظفر بيبرس الجاشنكير[16] (708-709هـ/1308-1309م)، وعَمَّر ماخرب من قناطر مصر ، ولكن الاهتمام الأكبر بها

كان في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، فأمر بتعميرها وصيانتها ، واستمر سلاطين دولة المماليك الجراكسة (784-923هـ/1382-1517م) بذلك فيما بعد كالسلطان قايتباي.[17]

وقد أولى السلاطين المماليك اهتماماً ببناء الجسور (السدود الكبيرة)على الترع والجداول ، وكانت تقسم حينذاك إلى صنفين:

الأول/الجسور السلطانية : هي الجسور العامة النفع ، وكانت تُعمَّر كل سنة من الديوان السلطاني بالوجهين القبلي (مصر العليا والوسطى/أي جنوب ووسط مصر) والبحري (مصر السفلى/ أي شمال مصر)، ولها جراريف[18] ومحاريث وأبقار مرتبة (موزعة) على غالب البلدات بكل عمل من أعمالها.[19]

وجعل السلاطين المماليك لهذه الجسور أمراء مشرفين ، إذ يقول القلقشندي: ((... وقد جرت العادة أن يُجَهَّزَ لكل عمل [ولاية أو مدينة] في كل سنة أمير بسبب عمارة جسوره ، ويُعبَّر عنه بكاشف الجسور بالعمل الفلاني))[20]، كما كان لها كاتب خاص في الديوان السلطاني يقوم بكتابة المراسلات السلطانية لكشَّاف الجسور ، ويعرف ما على كل بلد من الجراريف والأبقار ، أما القائمون بعملية بناء الجسور وعمارتها فهم المهندسون والعمال ، ولكل (عمل) مجموعة معينة منهم ، يقومون في خدمة الكاشف حتى ينتهي بناء الجسور وعمارتها.[21]

وهذه الجسور هي عبارة عن سد ترابي يقام على حافة النهر أو الترعة ليحفظ الماء من أن يفيض على الجانبين ويُغرق البلاد المحيطة ، وبهذه الجسور كانت تتم عملية حجز مياه الفيضان كي يُستفاد منها في عملية ري البلاد بتنظيم سَوق وصرف المياه عن الأرض ، فضلاً عن تأمين البلاد من خطر الفيضانات العالية.[22]

وكان السلطان الناصر محمد بن قلاوون من أكثر السلاطين اهتماماً بإنشاء الجسور وعمارتها ، فقد عَهِدَ سنة 714هـ/1314م إلى بعض الأمراء بعمارة كافة جسور مصر وكري ترعها.[23]

الثاني/الجسور البلدية : هي التي تعود منفعتها على جهة أو ناحية من النواحي ، وكان يتولى إقامتها وعمارتها المُقطَعون بالبلاد من الأمراء والأجناد وغيرهم، ويتم ذلك من أموال البلاد الجارية في إقطاعهم ، ولها ضرائب مقررة في كل سنة[24]، وإذا انفصل صاحب إقطاع عن إقطاعه وأنفق شيئاً من المال في صيانة هذه الجسور في سنةٍ ما جاز له استرداد ما أنفق من المُقطَع الجديد.[25]

ولكن أمر الجسور وصيانتها أصابه الإهمال في أواخر عصر دولة المماليك البحرية ، إذ تقاعست السلطنة عن أداء واجبها ، بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدتها السلطنة حينذاك ، كتعدد مرات عزل وتنصيب السلاطين ، ونشوء الصراعات فيما بين الأمراء ، فانعكس ذلك على الأوضاع العامة في الدولة ومنها الزراعة ، مما جعل الولاة وكُشّاف الجسور يهملون أمر العناية بها ، ففي سنة 751هـ/1350م باع الولاة الجراريف المستخدمة في صيانة الجسور وأهملوها فخربت النواحي ، وامتد أذاهم ليلحق بالفلاحين.[26]

وقد وُصفت الجسور السلطانية (لأهميتها) كأنها سور المدينة الذي يجب على السلطان الاهتمام بعمارته ، والنظر في مصلحته ، وكفاية العامة أمر التفكر فيه، أما الجسور البلدية فهي بمثابة الدُور والمساكن داخل سور المدينة ، لكل صاحب دار أن ينظر في مصلحتها ، ويلتزم بتدبير أمره فيها.[27]

ثالثاً: أدوات الزراعة

استخدم الفلاح المصري في عصر دولة المماليك البحرية أدوات وآلات زراعية عديدة تقليدية ورثها اللاحقون عن السابقين ، وهي بدائية وبطيئة العمل في ذلك الوقت كما هو معروف.

فمن أهم أدوات وآلات تجهيز الأرض للزراعة هي أدوات الحراثة ، ولإجراء هذه العملية كانت تُستخدم المحاريث البلدية ومنها العادية والكبار ، وللمحراث رأسان من البقر يجرانه و((تحرث في كل يوم ثلثي فدان

في الأرض القوية ، وفي اللينة من فدان إلى ما دونه ، وكانت هذه الأبقار تُستأجر الزوج بأربعة دراهم أو إردبين[28] من القمح ...))[29]، وكان المحراث البلدي يترك خطوطاً طويلة محفورة لوضع البذور ثم تُغطى بعد ذلك ، وعُرف في ذلك الوقت لفظ (سكة)، ويعني الخط الذي يمر فيه المحراث طولياً.[30]

وكانت الأبقار مهمة جداً للفلاحين كونها الحيوان الأكثر استخداماً في عملية الحراثة ، لهذا كانوا يدفعون في شرائها مبالغ طائلة حينما يندر وجودها بسبب الأوبئة أو ما شاكل ذلك.[31]

وبعد إتمام زراعة المحصول وفي أثناء مدة نموه يقوم الفلاح بعملية إزالة النباتات والحشائش الضارة بالمحصول ، وقد أشار المقريزي إلى نبات (البقلة الحمقاء) و(الحَلفاء) اللتان كانتا تنبتان في الأرض التي يُزرع فيها قصب السكر، وكانت الفأس هي الأداة المستخدمة لإجراء هذه العملية.[32]

وكانت المحاصيل الشتوية كالقمح والشعير والفول والعدس ومحاصيل أخرى تحتاج في حصادها وجمعها وتنقيتها إلى أدوات وآلات حصاد مشهورة كالمنجل والمذراة وغيرهما ، وهي أدوات معروفة للفلاح منذ عهود أجداده ، ومنها (الفأس) و(الشرشرة) وهي تشبه الفأس، وكان الفلاح المصري يضعها دائماً في حزامه.[33]

ومن الجدير بالذكر أن الكثير من المحاصيل الشتوية كانت تُزرع بطريقة (التلويق) ، وهذه التسمية مشتقة من أرض الملق أي المبتلة بشدة والغارقة بالماء، وهذه الطريقة عبارة عن حمل الرجال لـ (الملاوق) وهي ألواح كبيرة ذات مقابض طويلة يقلبون بها الطين على حبوب التقاوى (البذور) حتى تختفي في التربة بعيداً عن أعين الطيور وحرارة الشمس ، وهذه الطريقة تُستخدم إلى جانب طريقة الحراثة التقليدية المارة الذكر ، وكلا النوعين من الزراعة يتم سقيه بالاعتماد على مياه الفيضان ، ولا يتم ري المحصول بعد وضع البذور ، بل يكتفي بما في التربة من رطوبة.[34]

رابعاً: طرق وأدوات ووسائل الري

كانت الطريقة المتبعة في ري الأراضي الزراعية في مصر زمن دولة المماليك هي نظام الري الحوضي (Basin Irrigation System) ، وتعني أن الأراضي الواقعة على ضفتي نهر النيل كانت تُقسَّم على شكل أحواض ، قد تكون كبيرة أو صغيرة بحسب طبيعة تكوينها وارتفاعها وانخفاضها ، وذلك بواسطة شبكة منظمة من الجسور والترع ، وبذلك تُغمر بمياه النهر ثم يتم تصريف المياه ، ثم تُستخدم لبذر البذور والزراعة، ويُعرف هذا النظام أيضاً، بـ(نظام الرية الواحدة) و(المحصول الواحد) ، لأن الأرض الزراعية تُروى مرة واحدة في السنة وقت ارتفاع منسوب مياه نهر النيل في أثناء فيضانه.[35]

ويصف المقريزي طرق ري أرض مصر بقوله: ((... إن أراضي مصر أقسام كثيرة ، منها عالٍ لا يصل إليه الماء إلا من زيادة كثيرة ، ومنها منخفض يُروى من يسير الزيادة ، والأراضي متفاوتة في الارتفاع والانخفاض تفاوتاً كثيراً، ولذلك أُحتيج في بلاد الصعيد إلى حفر الترع ، وفي أسفل الأرض إلى عمل الجسور [السدود] حتى يُحبَس الماء ليروي أهل النواحي على قدر حاجتهم إليه عند الاحتياج ...)).[36]

وما دام هذا البحث يدور حول زراعة وري مصر ، فلا بد من التطرق إلى أمر فيضان نهر النيل ووقته من أيام السنة ومدة ذلك الفيضان ، وكيفية الاستفادة من ارتفاع منسوب مياهه هذه في ري الأراضي الزراعية ، إذ يبدأ النهر بالفيضان في الخامس من شهر بؤونة أحد شهور القبط[37] (يقابله شهر حزيران)، ولكن الزيادة تظهر وتُقاس في الخامس والعشرين منه ، ويستمر الفيضان طوال أشهر أبيب ومسرى وتوت (يقابلها تموز وآب وأيلول على التوالي)، ثم تبدأ مياه الفيضان بالانحسار على وجه الأرض في العشرين من شهر بابه (يقابله تشرين الأول)، وبذلك تكون مدة الفيضان ثلاثة أشهر وعشرين يوماً تقريباً.[38]

وكانت لنهر النيل مقاييس لمعرفة منسوب الماء فيه ، وقياس زيادته ، وقد عُرفَت مقاييس النيل منذ عصر الفراعنة ، وكان نبي الله يوسف (ع) أول من وضع مقياساً لهذا النهر بمدينة (منف)[39]، وهناك مقاييس عديدة في مدن مصرية أخرى ، وبعد فتح المسلمين مصر أُنشئت فيها مقاييس أخرى في مدن عديدة منها، وكذا الحال في العصور اللاحقة زمن الدولتين الأُموية والعباسية والدول والإمارات الأخرى التي قامت في مصر.[40]

وكان ارتفاع مياه النهر المناسب لري أرض مصر منذ الفتح الإسلامي هو ستة عشر ذراعاً[41]، وإذا بلغت الزيادة ثمانية عشر ذراعاً استبحرت أكثر الأرض (غمرها الماء)، يقول السيوطي بصدد ذلك: ((... والنهايتين المخوفتين في الزيادة والنقصان ، وهو الظمأ والاستبحار , اثنتا عشرة ذراعاً في النقصان ، وثماني عشرة ذراعاً في الزيادة ...)).[42]

وكانت طريقة الري الحوضي تعتمد بشكل رئيس على شبكة الجسور (السدود) التي تنظم عملية الري ، سواء في الأحواض الكبيرة التي تشمل أقاليم بأكملها ، أو الأحواض الصغيرة التي تشمل قرى عديدة ، لذا انقسمت الجسور التي تحيط بكل نوع من هذه الأحواض إلى جسور تحيط بالنوع الأول من الأحواض وهي (الجسور السلطانية)، وجسور تحيط بالنوع الثاني وهي (الجسور البلدية) ، وهو ما تناوله البحث فيما سبق.

ومن هذه الجسور كانت تُفتَح سدود الترع والخلجان عند تمام الفيضان، فتخترق المياه فيها يميناً ويساراً لتُروى الأحواض البعيدة عن مجرى النهر ، فإذا تكامل ري ناحية قام أهلها بقطع الجسور المحيطة بها من أماكن معروفة لدى العامة من الناس ومسؤولي السدود في أوقات محددة.[43] وكانت طريقة فتح وسد الجسور والترع والخلجان تتم بشكل تدريجي من أعلى الوجه القبلي إلى أسفل الوجه البحري في أوقات متتالية ، فهذا جسر يُفتَح ليروي حوضاً أو ناحية ثم يُسَد ليُفتَح الجسر الذي أسفل منه ليروي منطقة أسفل من التي رُويت... وهكذا ، وفي نهاية الأمر تُصرَف المياه الزائدة عن حاجة آخر حوض إلى أرض السبخ أو البحر المتوسط في شمال الدلتا ، أو تُصرَف إلى نهر النيل ، إذا كانت الأحواض تطل على فرع النيل الشرقي (فرع دمياط) أو الغربي (فرع رشيد).[44]

مما مر ذكره يمكن القول إن نظام الري الحوضي كان هو النمط السائد، ولكن هذا لا يعني أن أراضي مصر لم تكن تعرف نظام الري الدائم ، فالواقع أن بعض الأراضي استُخدِم في سقيها هذا النظام ، وذلك لقربها من مجرى النهر أو فروعه ، مثال ذلك أرض الدلتا الواقعة بين فرعي النيل التي كانت تُروى عن طريق ألف ساقية ، إذ تُرفع المياه لريّها طوال العام ، وكانت هذه المنطقة تُموّن القاهرة بحاجاتها من الخضروات والبقول.[45]

ومن الجدير بالذكر إن طريقة ري الحياض ظلت سائدة حتى عصر محمد علي ، وحين تم بناء السد العالي على نهر النيل في مصر سنة 1971م تلاشى هذا النوع من الري بشكل نهائي ، وتحولت كل الأراضي الزراعية إلى نظام الري الدائم.[46]

وفي نظام الري الدائم استخدم الفلاح المصري في العصر المملوكي أدوات وآلات عديدة لتوفير كمية المياه المناسبة لري الأراضي الزراعية ، إلا أن استخدامها ازداد أهمية في المناطق التي تميزت بارتفاع أراضيها عن منسوب ماء الترع والسواقي ، كما استُخدمت أيضاً وقت انخفاض مياه نهر النيل ، وأشار القلقشندي إلى أن بعض الأقاليم كانت تعتمد في ري أراضيها ((على السواقي والدواليب ، وأكثر ما يكون ذلك في بلاد الصعيد ، خصوصا في سنين الجدب))[47]، ومن الآلات المستخدمة في السقي حينذاك الشادوف والطنبور والساقية[48]، وكان محصول قصب السكر في مصر العليا ، على سبيل المثال، يعتمد في ريه على

ماء الآبار عن طريق رفعه بالسواقي ، إذ أن هذا المحصول يحتاج إلى عدد كبير من الريات ، فإذا استُعملَت في إدارة السواقي ثمانية رؤوس بقر رُوِيَت بذلك ثمانية أفدنة ، أما إذا كانت الآبار بعيدة عن نهر النيل قلَّت عدد الأفدنة المروية إلى ستة أو أربعة أفدنة.(49)

وعلى الرغم من وجود مياه النهر طوال العام ، فان المناطق التي استفادت منها حينذاك ظلت محدودة بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية الكلية ، وتمثلت في الأراضي التي ينخفض سطحها عن منسوب المياه الجارية ، أو الأراضي المتاخمة لمجرى النيل وفرعيه ، التي استُخدمَت فيها الدواليب (السواقي) لرفع المياه، ولما كانت المحاصيل الصيفية ، التي تعتمد في سقيها على نظام الري الدائم ، ذات عائد اقتصادي كبير فإنها كانت تعوض تكاليف عملية رفع المياه عن طريق الآلات ، فضلاً عن استفادة الأرض من المحاصيل الصيفية المخصِّبة.(50)

خامساً : أنواع المحاصيل الزراعية

يمكن تقسيم المحاصيل الزراعية في مصر على عصر سلاطين المماليك إلى الأقسام التالية بحسب نوعيتها :

1- المحاصيل الحقلية والخضروات / وتقسم إلى :

أ - **المحاصيل الشتوية** : وتُزرَع في فصلي الخريف والشتاء ، وتُسقى من مياه الفيضان ، ومن أهمها القمح الذي كان الفلاحون يفضلون زراعته في أرض (الباق) و (ري الشراقي)، وتتدرج كثافة زراعته من الوجه القبلي إلى الوجه البحري ، وذلك بحسب انحسار الماء عن كل جزء.

أما الشعير فيُزرَع قبل القمح ويُحصَد قبله ، وتُفضَّل زراعته في الأرض التي زُرعَت قمحاً في العام الماضي ، ومن المحاصيل الشتوية الأخرى ، الفول الذي يُزرَع في أرض (البرايب) ، وكذلك العدس والحمص والجلبان (الحلبة) (51)، والكتان الذي تُفضَّل زراعته في أرض (البرش)، أما البرسيم فتُفضَّل زراعته حال انحسار مياه الفيضان ، ولا ينبغي التأخير كي لا يتعرض لرياح الجنوب المريسية(52)، ومن المحاصيل الشتوية الأخرى أيضاً الثوم والبصل والتُرمس.(53)

وبعد أن ينضج المحصول ويبس (ولاسيما الحبوب) ويؤول أمره للسقوط ، يقوم الفلاح بحصاده وحمله بسيقانه على ظهور الجمال أو الحمير لنقلة إلى (الجرن) ليدرسه ثم يخزنه.(54)

ب - **المحاصيل الصيفية** : ومعظمها من الخضروات كالبطيخ واللوبياء والسمسم والقطن ، فضلاً عن الرز الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه الدائمة ، لذا تكثر زراعته في منخفض الفيوم وشمال الدلتا، ومنها أيضاً قصب السكر الذي يحتاج هو الآخر إلى كميات وفيرة من المياه ، ومنها أيضاً الباذنجان، والباميا، والملوخيا، والقرع، والخيار، والقثّاء(55) ،وتُسقى هذه المحاصيل الصيفية عن طريق الري الدائم.(56)

2- الفواكه : انتشرت بساتين وأشجار الفاكهة في أنحاء مصر في عصر سلاطين المماليك ، منها النخيل الذي كانت تنتشر زراعته في قرى الوجه القبلي،(57) أما العنب، والتين، والرمان، والخوخ، والمشمش، والبرقوق، والتفاح، والكمثرى، واللوز، والنبق، والموز، فقد انتشرت زراعتها بشكل خاص في منخفض الفيوم ، إضافة إلى أشجار الزيتون(58)، فضلاً عن ذلك فقد انتشرت زراعة هذه الفواكه في أماكن كثيرة وعديدة من الديار المصرية حينذاك.(59)

3- **أشجار الأخشاب** : انتشرت زراعتها في أماكن عديدة من الديار المصرية ، وكانت قائمة على شواطئ النيل وضفاف الترع وحواف الطرق والجسور (السدود) ، وإذا كانت تلك الأشجار مجتمعة في مناطق معينة أُطلق عليها اسم (الغابات) أو (الحراج) ، ومن أشهر وأهم أنواعها ، أشجار (السنط) التي كان لها حراس يحولون دون المساس بها ، إلى أن يُقطَع منها الخشب اللازم لصناعة سفن الأسطول ، ثم تُباع أطرافها لتُستعمل كوقود ، وبلغ ثمن حمل الحيوان منها أربعة دنانير. وهناك أنواع أخرى من أشجار الأخشاب ، منها: (الجميز) و(اللبخ) ، و(النبق) ، و(الأبنوس الأبلق).[60]

4- **النباتات الطبية والعطرية** : كان يُزرَع في أنحاء عديدة من الديار المصرية في عصر المماليك أنواع عديدة من النباتات الطبية والعطرية ذات المناظر الجميلة والاستعمالات المتعددة[61]، ومن هذه النباتات: الريحان، والورد، والياسمين، والبنفسج، والسوسن، والنرجس، وشقائق النعمان، واللينوفر.[62] وكانت هذه النباتات الطبية والعطرية تُستخدَم في صناعة الأشربة للتداوي، وإلى جانب استعمالها الطبي ، كانت هذه النباتات تزين الحدائق والبساتين بمناظرها الجميلة ، وقد أشار الأُدفوي إلى انتشار حدائق الزينة وبساتين الفواكه في معظم مدن الصعيد.[63]

وقد وصف الأُدفوي[64] أيضاً الأزهار والرياحين في بلدته (أُدفو)[65]في القصيدة التالية:

لله أيام بأُدفو قد مضتْ بين ... الـــرياحين أُجيل فيها الناظرا
أنّى اتجهتُ رأيتُ ماءً جارياً ... أجلو الهموم به وزهر ناضرا
وأشمُ من ريحانها وزهورها ... مسكاً يفوح لنا ونشراً عاطرا
وبمائها وثمارها ولحومها ... مثلٌ غدا بين البرية سائرا
لا أقفرت تلك الربوع ولاغنا ... مغنى بها بالجود أصبح عامرا

سادساً: الإقطاع الزراعي

سار المماليك على سياسة الأيوبيين في نظام توزيع الأراضي الزراعية، ونَحوا منحاهم في اعتمادهم على نظام الإقطاع الحربي الذي يتفق وظروف قيام دولتهم ، وللمحافظة على بقائها ، فضلاً عن حاجة السلاطين المماليك إلى مقاتلين ومحاربين أكفاء وفرسان مزودين بالسلاح والخيول مما تطلب أموالاً ونفقات كبيرة ، فعمد المماليك إلى توزيع الأراضي على شكل إقطاعات على الأمراء والأجناد مقابل ما يؤدونه للدولة من خدمات عسكرية وحربية.[66]

والطابع العسكري هو الطابع الغالب على النظام الإقطاعي بوجه عام مع فارق في شدة تطبيقه من زمن إلى زمن ومن دولة إلى أخرى. ويلازمه ويرتبط به الإقطاع المدني والإقطاع الديني، فالطابع العسكري الذي غلب على دولة السلاجقة تزامن مع النظام الإقطاعي الحربي الذي أقامه الصليبيون في الشرق. و**كان** العصر المملوكي أنموذجاً مكتملاً للإقطاع العسكري، فقد تركزت معظم الإقطاعات في أيدي (رجال السيف/ الطبقة الحاكمة والجيش) وأولهم السلطان، ويسمى إقطاعه (الخاص السلطاني) أو (الخاص الشريف). وكان السلطان يستصفي لنفسه ما يشاء من الأرض الخصبة القريبة، و(الخاص السلطاني) غير الأملاك الشريفية التي كان السلطان يشتريها بماله الخاص. ويقدر إقطاعه بسدس مساحة الأرض التي يدير شؤونها ويجمع خراجها، ولكنه لا يملك رقبتها، ويعد

أبناء السلاطين من رجال السيف، ونصيب كل منهم نصيب أمير مئة، وإن لم يزاولوا الإمرة أو الوظيفة، ويُمنحون الجوامك (الرواتب والعطاءات) علاوة على ذلك، ويلي أبناء السلاطين في الترتيب أمراء العسكر، وفيهم أمير الألف وأمير المئة ثم أمير الطبلخانة وأمير العشرة إلى أمير ثلاثة، ولأجل ذلك أنشأ السلاطين المماليك دواوين لتوزيع الأراضي ، وأول تلك الدواوين هو (ديوان الجيش) الذي يعد من أهمها شأناً ، ومما هو معلوم إن هذا الديوان أنشئ منذ صدر الإسلام، ووظيفته تسجيل أسماء الجند والأمراء بمراتبهم وبذل الرواتب المقررة لهم ، وعلى هذا فقد كان الإقطاع في عصر المماليك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بديوان الجيش ، حتى أُطلق على هذا الديوان اسم (ديوان الإقطاع)، يقول القلقشندي بصدد ذلك: ((إن مظنة الاقطاعات هو ديوان الجيش ، دون ديوان الإنشاء ، وما يُكتَب فيه من ديوان الإنشاء هو فرع ما يُكتب من ديوان الجيش))[67]، وفي ديوان الإنشاء يتم تسجيل المماليك المرشحين للجندية وكان السلطان نفسه يتولى توزيع الاقطاعات في معظم الأحوال ، فإذا وقع اختياره على مملوك ليمنحه إقطاعاً ، أمر ناظر الجيش[68] بأن يكتب له ورقة تسمى (المثال) تحدد حدود إقطاعه ثم تخرج الوثيقة النهائية من الديوان المذكور.[69]

وخُصِّصت للأمراء والأجناد من المماليك مساحات شاسعة من الأراضي ذات الكفاءة والجودة العالية ، نظير ما يقدمونه من خدمات وواجبات حربية للدولة ، وشملت هذه الاقطاعات جُل البلاد بالوجهين القبلي والبحري.[70] كما مُنحَت القبائل العربية القاطنة في مناطق مصر العليا الاقطاعات نظير ما يؤدونه من حماية الأطراف الجنوبية للديار المصرية ونظير الاشتراك بفرسانهم في الجيش المملوكي في أوقات الحروب.[71]

وكان لكل إقطاعية ديوان خاص بها ، تُحفظ به أوراق مسجل عليها مساحة الأرض ، وأسماء المزارعين العاملين فيها ، لكي يسهل على صاحب الإقطاع إتمام عمله ، ويُطلَق عليه (ديوان صاحب الإقطاع).[72]

الخاتمة

مما مر ذكره يمكن استنتاج الآتي:

- تمتعت أرض مصر بشكل عام بالخصوبة الجيدة ، زاد من ذلك ما يخلفه فيضان نهر النيل السنوي واستمراره لأشهر عديدة من طمى (غرين) يزيد من خصوبتها ، مما ساعد على زراعتها بشكل مستمر أي كل عام، وليس تركها عاماً لتُزرَع في العام التالي، كما كان متبعاً في بعض أقاليم الدولة الإسلامية كأقسام من العراق وبلاد الشام ، كما تعددت أنواعها بحسب درجة خصوبتها ، إذ عُرف كل نوع أو صنف منها بزراعة أنواع وألوان من المحاصيل الزراعية ، كذلك عمل الفلاح المصري بشكل مستمر على زيادة خصوبة التربة بإضافة الأسمدة، ولاسيما فضلات الحيوانات ، إلى الأرض بشكل مباشر.
- أولت السلطنة المملوكية اهتماماً واضحاً بالزراعة ووسائل تطويرها بما في ذلك الاهتمام بطرق وأدوات الري ، وذلك عائد إلى ما تستحصله السلطنة من أموال طائلة تشكل إيرادات مهمة ورئيسة لرفد خزينتها المالية، التي كانت هذه السلطنة بحاجة مستمرة ودائمة للأموال كونها دولة حربية بشكل عام ، من خلال مواجهتها المستمرة ولاسيما في النصف الأول من تاريخها مع المغول والصليبيين، فالضرائب المستحصلة عن الأراضي الزراعية كانت تشكل المورد

الرئيس لخزينتها نظراً لما تمثله من ضرائب عديدة منها كالخراج وعشور الزكاة وضرائب محلية أخرى ، فضلاً عن ذلك فان الزراعة كانت تُعد المهنة الرئيسة حينذاك للسواد الأعظم من رعايا الدولة المملوكية ولاسيما مصر، لذا كان حتماً عليها ولأسباب عسكرية واقتصادية واجتماعية الاهتمام بهذا الجانب الاقتصادي المهم ، ومع ذلك فقد تفاوت اهتمام السلاطين بهذا الجانب من واحد لآخر تبعاً لطبيعة الوضع السياسي القائم في عهد كل سلطان ومدى استقراره، وطول مدة حكم كل منهم، وتمثَّل ذلك الاهتمام بشكل أساس على المصالح ذات النفع العام كبناء السدود لحفظ المدن من الفيضان، وفي الوقت ذاته للاستفادة إلى أقصى حد من مياهه لسقي الأراضي الزراعية التي كانت حينذاك تعتمد بشكل عام على هذا النوع من السقي أيام فيضان النهر، وذلك كله لما لوسائل وطرق الري من أهمية كبرى في استمرار الزراعة وتنظيمها.

- استمر استخدام أدوات الزراعة التقليدية في تجهيز وإعداد الأرض للزراعة والعناية بالمحاصيل طيلة مدة نموها ، ومن ثم جنيها ، ولم يطرأ أي تغيير أساس ومهم حينذاك ، مع وجود تفاوت من مكان إلى آخر في تفاصيل بسيطة في هذا الجانب ، ولكنها في الإطار العام موحدة من خلال ،مثلاً، استخدام حيوانات معينة في حراثة الأرض أو رفع مياه السقي من بعض الترع أو الآبار، كالأبقار والجاموس والخيل والحمير ، كما عمل الفلاح المصري على إزالة الحشائش والنباتات الضارة بالمحصول بآلات يدوية معروفة، فضلاً عن طريقة حصاد المحاصيل يدوياً وبطريقة بدائية.
- لعب فيضان نهر النيل في مصر دوراً أساسياً ومهماً في ري أراضيها الزراعية على مدى تاريخها القديم إلى العصر الحديث ، لاسيما إذا ما علمنا أن طريقة الري الرئيسة على مدى تلك العصور هي ري الحياض التي تتم عن طريق وفي وقت فيضان النهر السنوي ، فترتب على ذلك زيادة الاهتمام والعناية بعملية تنظيم وترتيب عملية انسياب مياه الفيضان ، التي تستمر حوالي ثلاثة أشهر والانتفاع منها قدر المستطاع في ري الأراضي الزراعية ، ويتم ذلك من خلال بناء وإعمار القناطر والسدود التي كانت على نوعين ، فمنها رئيسة عامة تشمل وتفيد كافة البلاد وتُدعى (الجسور السلطانية)، وأخرى فرعية في المقاطعات والقرى الأخرى وتُدعى (الجسور البلدية)، ومع هذا فإن طريقة الري المارة الذكر لم تكن هي الوحيدة أو السائدة ، وإنما عرفت مناطق زراعية عديدة بمصر طرق الري الدائم وغالباً ما تتم هذه الطريقة من الري بعد انقضاء موسم الفيضان ، حيث تُرفَع مياه السقي من الترع والآبار عن طريق أدوات الري بالواسطة ، التي يعمل عليها الأفراد أو الحيوانات وهي ما يطلق عليها بالدواليب والسواقي وغيرها.
- تنوعت زراعة المحاصيل الزراعية في أرض مصر الخصبة وتعددت أنواعها وأصنافها سواء أكانت من الخضروات أم الفواكه أم الحبوب أم أشجار الأخشاب ، بل حتى أنواع النباتات العطرية والعشبية الداخلة في علاج الأمراض والأوجاع ، وبطبيعة الحال اختلفت كمية المحاصيل وجودتها من صنف من الأرض إلى صنف آخر تبعاً لخصوبتها، ومدى العناية بزراعة محصول ما عن الآخر تبعاً لأهمية ذلك المحصول كنوع من الأغذية الأساسية والمهمة لعامة الناس كالحبوب وما شابهها.

- استمرت دولة المماليك على غرار سابقتها الدولة الأيوبية في منح الاقطاعات للأمراء والجند ، في سبيل تسديد رواتب وعطاءات هذه الفئة لأسباب عديدة من أهمها عجز السلطنة عن دفع أجورهم فتلجأ إلى طريقة إقطاعهم الأراضي الزراعية ، فانتشرت هذه الاقطاعات في نواحي عديدة من أرض مصر، ويظهر أن غالبيتها كانت من الأراضي ذات النوع الجيد كون هؤلاء الأمراء والجند من المقربين وذوو أهمية للسلطنة ، فضلاً عن أن هذه الأخيرة هي التي تصدر مراسيم سلطانية بمنحهم تلك الاقطاعات لما يمثلونه من اتجاه الدولة العام ألا وهو خدمة هؤلاء في أهم مؤسسة لدى الدولة وهي المؤسسة العسكرية.

الملحق رقم/1: أسماء الشهور المعروفة لدى الأمم السابقة.[1]

ت	أسماء شهور العرب المستعربة، وسنيهم قمرية عدد أيامها/354 يوماً	أسماء شهور العرب العاربة الجاهلية وحمير والتبابعة	أسماء شهور الفرس كل شهر (30) يوماً، ولهم الأيام المسروقة وسنتهم الشمسية	أسماء شهور القبط، وأشهرهم (30) يوماً، ولهم أيام النسيء	أسماء شهور السنة الشمسية وهي بالبروج، وكل برج (30) يوماً وثلث يوم إلا أسد (31) يوماً	أسماء شهور البربر والسريان	أسماء شهور الروم واليونان	أسماء شهور اليهود
1	**محرم الحرام**	مؤتمر	**فروردين ماه**	توت	حمل	**تشرين الأول**	أكتبير	تشري
2	**صفر الخير**	ناجر	**اردبهشت ماه**	بابه	ثور	**تشرين الثاني**	نوفبر	**مرحشوان**
3	**ربيع الأول**	خوان	**خرداد ماه**	هتور	جوزاء	**كانون الأول**	دجنبر	**كسليو**
4	**ربيع الآخر**	صوان	تيرماه	كيهك	سرطان	**كانون الثاني**	ينير	**طبيث**
5	**جمادى الأول**	رتماه	**مردادماه**	طوبة	أسد	**شباط**	فبرير	**شبط**
6	**جمادى الآخر**	أيده	**شهريرماه**	أمشير	سنبلة	آذار	مارس	**آذار**
7	**رجب الفرد**	أصم	**مهرماه**	**برمهات**	ميزان	نيسان	أبريل	**نيسان**
8	**شعبان المعظم**	عادل	**أبانماه**	**برمودة**	عقرب	أيار	مايي	**أيار**
9	**رمضان المبارك**	ناطل	**آذرماه**	**بشنس**	قوس	حزيران	يونيه	**سيوان**
10	**شوال المنور**	واعل	**ديماه**	**بؤونة**	جدي	تموز	يوليه	**تموز**
11	**ذو القعدة الحرام**	ورنه	**بهمنماه**	**أبيب**	دلو	آب	غشت	**آب**
12	**ذو الحجة الحرام**	برك	**اسفندارماه**	**مسرى**	حوت	أيلول	شتنبر	**أيليل**

(1) شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي طالب الأنصاري المعروف بشيخ الربوة الدمشقي (ت727هـ/1327م)، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، (بطرسبورغ:المطبعة الأكاديمية الإمبراطورية،1281هـ/1865م)، ص276.

ملحق رقم/2:الشادوف

الهوامش

(1) أنظر: شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب بن محمد القرشي النويري (ت733هـ/1333م) ، نهاية الإرب في فنون الأدب ، (القاهرة: دار الكتب المصرية ،1923- 1976م)، ج8 ، ص- ص247-248؛ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر،1913-1919م)، ج3، ص- ص446-448.

(2) موفق الدين أبو محمد عبداللطيف بن محمد البغدادي (ت629هـ/ 1232م)، الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، ط1(القاهرة: مطبعة بولاق،1286هـ)،ص18؛ وأنظر: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت 845هـ/1441م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط ، تحقيق : محمد زينهم ومديحة الشرقاوي ، (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 1998م) ، ج1، ص99.

(3) ورد ذكر هذه الأصناف من الأراضي عند كلٍ من : شرف الدين أبو المكارم أسعد بن مماتي (ت606هـ/1209م)، قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط1(القاهرة: مطبعة مدبولي ،1411هـ/1991م)، ص- ص201-204؛النويري، نهاية الإرب، ج 8، ص- ص 247-248؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج3، ص- ص450-452؛ المقريزي، الخطط ، ج1، ص- ص289- 290.

(4) الفدّان في مصر حينذاك يساوي (4200) متر مربع . إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، ط2(القاهرة : مجمع اللغة العربية، 1392هـ/1972م) ، ج2، ص677.

(5) شَرِقَتْ الأرض مشتقة من قولهم :(شرقت الشمس)، إذا طلعت وظهرت، كما يقال تشريق اللحم أي تقديده ، ولما كانت الأرض تتعرض لأشعة الشمس إذا لم يغطها نهر النيل في أثناء فيضانه ، قيل : شَرِقَتْ. البغدادي ، الإفادة والاعتبار ، ص107؛ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت666هـ/1268م) مختار الصحاح، (الكويت: دار الرسالة، 1403هـ/ 1983م) ، ص336.

(6) سرياقوس: بُليدة في نواحي القاهرة بمصر. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ/ 1229م)، معجم البلدان، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1399هـ/1979م) ، ج3، ص218.

(7) الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب (ت779هـ/1377م)، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1976- 1986م)، ج2، ص- ص372-373 (الملاحق).

(8) إبراهيم علي طرخان ، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة (1382-1517م) (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1960م)، ص239.

(9) عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي الدمشقي (ت1143هـ/1731م) ، علم الملاحة في علم الفلاحة، ط2(بيروت: دار الآفاق الجديدة ، 1401هـ/1981م) ، ص18.

(10)الناصر محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحي أبو الفتح ، من أشهر سلاطين دولة المماليك البحرية ، له آثار عمرانية وأعمال وانجازات عديدة ، تولى السلطنة المملوكية سنة 693هـ/1294م وهو صبي لم يتجاوز التاسعة ، وخُلِع منها سنة 694هـ/1295م لصغر سنه ، وأُرسل إلى مدينة الكرك في الأردن، وأُعيد إلى السلطنة سنة 698هـ/ 1299م، لكن الحاكم الفعلي حينها كان كلٌ من بيبرس الجاشنكير والأمير سلار ، ولكن الناصر محمد سئم من هذا الوضع وقرر الرحيل إلى الكرك ثانية وأظهر أنه يريد أداء فريضة الحج سنة 708هـ/1308م، ثم رحل إلى دمشق واستنهض همم أهلها ودعاهم لنصرته وأخذ حقه من مغتصبي عرشه ، فعاد إلى مصر بجيش كبير ودخلها سنة 709هـ/ 1309م، فتولى السلطنة للمرة الثالثة وبقي فيها حتى وفاته سنة 741هـ/1341م. صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الشافعي (ت764هـ/1363م)، الوافي بالوفيات ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،1420هـ/2000م)، ج4، ص- ص251-264؛ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ضبطه وصححه:عبد الوارث محمد علي، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م) ج4 ، ص- ص90-92.

(11)الأرض الزراعية التي لم يصل إليها الماء.

(12)جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت874هـ/1469م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد محرز وفيهم محمد شلتوت ، (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، 1963- 1972م)، ج9 ، ص192.

(13)الظاهر بيبرس العلائي البندقداري الصالحي (نسبة للسلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب)، من أشهر سلاطين المماليك البحرية ويعد المؤسس الحقيقي لهذه السلطنة من خلال انجازاته على أصعدة عديدة كالعسكرية والسياسية وغيرهما ، وله مواجهات عديدة ضد المغول والصليبيين وحقق العديد من الانتصارات المهمة عليهم ، كما عمل على إعادة إحياء الخلافة العباسية في مصر سنة 659هـ/1261م، وآثاره وعمائره وأخباره كثيرة جداً، توفي بدمشق سنة 676هـ/ 1277م ومرقده فيها معروف. الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص- ص207- 217.

(14)أبو العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقي القرماني (ت1019هـ/1610م)، أخبار الدول وآثار الأُول في التاريخ ، دراسة وتحقيق: أحمد حطيط وفهمي سعد ، ط1(بيروت: عالم الكتب ، 1412هـ/1992م) ، مج2،ص271 ، مج 3 ، ص349.

(15)صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي المعروف بابن دقماق (ت809هـ/1406م) ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، (القاهرة : مطبعة بولاق ، 1893م) ، ج4 ، ص127.

(16)بيبرس الجاشنكير المنصوري (نسبة للسلطان المملوكي المنصور قلاوون) الملك المظفر ، شركسي الأصل ، بعد ترك الناصر محمد بن قلاوون للسلطنة وتوجهه إلى بلاد الشام سنة 708هـ/1308م ألح القواد على بيبرس أن يتولى السلطنة ، فتولاها في السنة المذكورة ، وقد نفر الناس من حكمه إذ عدوه مغتصباً للسلطة من صاحبها الشرعي الناصر محمد ، إلى أن دخل الأخير إلى مصر سنة 709هـ/1309م، فألقى القبض على بيبرس الجاشنكير فقتله الناصر محمد خنقاً. الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج10، ص 218؛ ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج1، ص – ص 296- 299.

(17)أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت930هـ/1524م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور،(القاهرة: مطبعة بولاق ،1311هـ)، ج2، ص267.

(18)الجراريف: هي التي يُجرَف بها التراب ويُكَدَّس لإقامة الجسور (السدود). غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري (ت873هـ/1468م)، زُبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، اعتنى بتصحيحه: بولس راويس، (باريس: المطبعة الجمهورية، 1894م) ، ص129.

(19)القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج3، ص – ص448 – 449.

(20)المصدر نفسه ، ج3 ، ص448.

(21)المصدر نفسه ، ج3 ، ص449.

(22)ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص 232؛ قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، ط1(القاهرة: دار المعارف، 1978م) ، ص23.

(23)المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك ،ج1 و ج2 تحقيق: محمد مصطفى زيادة ، ج3 و ج4 تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1939-1971م) ، ج2 ، ق1، ص- ص137- 138؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج9، ص- ص39- 40.

(24)القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج3 ، ص449.

(25)ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص233.

(26)المقريزي، السلوك ،ج2 ، ق3 ، ص811.

(27)ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص- ص232- 233؛ المقريزي، الخطط ، ج1 ، ص290؛ ابن شاهين الظاهري ، زُبدة كشف الممالك، ص129.

(28)الإردَب: جمعه أرادب ، وهو مكيال ضخم يستعمله أهل مصر، وهناك نوعان منه، الأول يسمى: (الإردب الشرعي)، ويعادل:(52,14) كيلو غراماً ، وكان معمولاً به أيام فتح مصر وما بعده ، أما الثاني فيسمى: (الإردب الأسيوطي) ، ويعادل: (1564,2) كيلو غراماً ، وكان معمولاً به أيام الأيوبيين والمماليك. أبو العباس نجم الدين أحمد بن محمد الأنصاري المعروف بابن الرفعة (ت710هـ/1310م) ،الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان،حققه وقدم له: محمد أحمد إسماعيل الخاروف،(مكة المكرمة:جامعة الملك عبد العزيز،1980م)، ص- ص 71- 74، ص87.

(29)فوزي حامد عباس الميموني،الحياة الاقتصادية في مصر العليا خلال العصر المملوكي، (القاهرة: مكتبة الآداب،1426هـ/2005م)، ص73.

(30)المقريزي ، الخطط ، ج1، ص293.

(31)المقريزي ، السلوك ، ج4 ، ق1 ،ص5؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، ج15، ص435.

(32)الخطط ،ج1 ، ص- ص293 – 294.

(33)يوسف بن محمد بن عبد الجواد بن خضر الشربيني (كان حياً سنة 1098هـ/1687م)، هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف، (القاهرة: مطبعة بولاق، 1274هـ) ، ص51.

(34)عبد العال عبد المنعم الشامي ، نظم الري والزراعة في مصر الإسلامية ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1990م) ،ص98.

(35)الميموني ، الحياة الاقتصادية ، ص62.

(36)المقريزي ، الخطط ، ج1، ص167.

(37)انظر الملحق رقم/1.

(38)ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص74 ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى، ج3، ص294؛ المقريزي، الخطط، ج1،ص- ص175- 176؛ قاسم عبده ، النيل، ص14.

(39)المقريزي ، الخطط ، ج1، ص 169. ومدينة منف تقع على بُعد ثلاثة فراسخ عن مدينة الفسطاط (الفرسخ حوالي ثلاثة أميال) ، يقال إنها أول مدينة بُنيت بمصر بعد طوفان نوح (ع)، وكان بها منزل نبي الله يوسف (ع). ياقوت الحموي، معجم البلدان،ج5 ،ص – ص 213- 214.

(40)أنظر: المقريزي ، الخطط ،ج1، ص- ص169 -172.

(41)محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن بطوطة اللواتي الطنجي (ت779هـ/1377م) ، تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروف برحلة ابن بطوطة ، (القاهرة : دار التحرير ، 1386هـ/1966م)، ص35؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج3، ص296؛ المقريزي ، الخطط ، ج1، ص75. والذراع يساوي حوالي (64,2) سنتيمتراً.

(42)جلال الدين عبد الرحمن بن محمد السيوطي (ت911هـ/1505م)، حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، (القاهرة : المطبعة الشرفية ، 1327هـ) ، ج2، ص202.

(43)ابن بطوطة، الرحلة، ص53؛ المقريزي، الخطط،ج 1، ص179.

(44)أنظر: ابن مماتي، قوانين ، ص- ص217- 232؛ قاسم عبده ، النيل ، ص19.

(45)قاسم عبده ، النيل ، ص- ص20-21.

(46)المصدر نفسه ، ص20.

(47)صبح الأعشى ، ج3، ص312.

(48)الشادوف : أداة لري الأرض ، وهي كلمة مصرية قديمة ، يقال: شَدَّف أي سقى بها (أنظر الملحق رقم/2) ، والطنبور: آلة من آلات الري تدار باليدين.والساقية: دولاب يُدار فيرفع الماء إلى الحقل وجمعها سَواقٍ. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط،ج1، ص476، ص437، ج2، ص567.

(49)المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص294.

(50)عبد العال الشامي ، نظم الري ، ص25.

(51)الجلبان: من النباتات العشبية من الفصيلة القرنية ، وبعضها تُؤكَل بذوره . إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ،ج1 ، ص128.

(52)رياح الجنوب المريسية: تُنسَب إلى مدينة (مريس) في أوائل أرض بلاد النوبة (السودان) في أعالي نهر النيل ، وهي رياح باردة تُبعد الغيوم وتُصفي الهواء ، وإذا دامت تُوقع الوباء بمصر، ويكون موعد هبوبها في شهر(كيهك) القبطي (يقابله شهر كانون الأول) ، وتدوم أربعين يوماً. أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي(ت346هـ/957م)، التنبيه والإشراف، (بيروت: دار صعب، د.ت) ، ص – ص17 – 18.

(53)أنظر: ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص– ص258–270 ؛ كمال الدين أبو الفضل جعفر بن علي الأُدفوي (ت 749هـ/1348م) ، الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد، تحقيق: سعد محمد حسن، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1966م)، ص28؛ المقريزي ، الخطط ، ج1، ص– ص291 –294. والتُرمس : بالضم ، شجرة لها حَبٌ مضلع محزز، ويدعى أيضاً (الباقلاء المصري)، ويقال له أيضاً (الجرجير المصري) ، وهو مُر الطعم منقور الوسط ، وهو إلى الدواء أقرب منه إلى الغذاء. محب الدين أبو فيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي الزَبيدي الحنفي (ت1205هـ/1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق: علي شيري ، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1414هـ/1994م) ، ج8 ، ص216.

(54)الشربيني ، هز القحوف ، ص 157. و(الجرن): هو محل درس القمح والشعير والفول ، يقال: جَرَنَ فلان اليوم زرعه أي نقله من الحقل ووضعه في هذا المكان بعضه فوق بعض مثل الكوم ، ويأخذ من جوانبه شيئاً بعد شيء ويدرسه بالنورج. الشربيني، هز القحوف ، ص157.

(55)المقريزي ، الخطط ، ج1 ، ص– ص294– 295.

(56)المصدر نفسه ، ج1، ص– ص293– 294؛ السيوطي، حسن المحاضرة ، ج2 ، ص175.

(57)الأُدفوي ، الطالع السعيد ، ص26؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ج3، ص394؛ ابن إياس ، بدائع الزهور، ج2 ، ص93.

(58)القلقشندي ، صبح الأعشى ،ج3، ص397؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ،ج1 ، ص– ص43–44.

(59)أنظر : القلقشندي ،صبح الأعشى ، ج3، ص– ص397–401؛ المقريزي ، السلوك ،ج4 ، ق1، ص469.

(60)السيوطي، حسن المحاضرة ، ج2، ص– ص175–176.

(61)الأُدفوي ، الطالع السعيد ، ص27، ص28، ص33.

(62)القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج3 ، ص312؛ السيوطي ، حسن المحاضرة، ج2، ص175. واللينوفر: فارسي معناه (ذو الأجنحة) وهو نبات مائي له أصل كالجذور وساقه أملس ، ومنه نوع بري ، ويُعرف في مصر بـ(عرائس النيل) ، ويُستعمل للشفاء من الحُمّى والقروح. داود بن عمر الأنطاكي (ت1008هـ/1600م)، تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب،(القاهرة: المطبعة الأزهرية،1343هـ) ،ج1، ص306.

(63)الطالع السعيد ، ص25 ، ص28.

(64)المصدر نفسه ، ص– ص36 – 37.

(65)أُدْفُوْ : اسم قرية بصعيد مصر الأعلى بين أسوان وقوص ، وهي كثيرة النخل ، بها تمر لا يقدر أحدٌ على أكله حتى يُدق في الهاون كالسكر ويُذَر على العصائد ، وفيها عدد من العلماء والأدباء. ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج1 ، ص126.

(66)القلقشندي ، صبح الأعشى،ج1، ص157؛ إبراهيم علي طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى،(القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،1388هـ/1968م)، ص65.

(67)صبح الأعشى ، ج13، ص153.

(68)ناظر الجيش: مهمته الإشراف على الإقطاعات الممنوحة للأمراء والجند ، وبعد إتمام عمله يبعث بها إلى العاصمة لكي يصدر بها أمر سلطاني ، إذ أن هذا الأمر من اختصاص مركز السلطنة المملوكية. القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج4، ص190.

(69)المصدر نفسه،ج13،ص- ص153-154؛ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج9، ص- ص51-52.

(70)القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج3، ص- ص457-458.

(71)المصدر نفسه ، ج3 ، ص458؛ طرخان ، مصر في عصر دولة المماليك ، ص235.

(72)القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج3 ، ص458.